للعام الرابع على التوالي

«KIB» يفوز بجائزة «البنك الإسلامي الأسرع نمواً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لعام 2019

رائد بوخمسين

جائزة «البنك الإسلامي الأسرع نموا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لعام 2019

تقديرا لنموه اللافت في القطاع المصرفي، حصل بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخرا على جائزة «البنك الإسلامي الأسرع نموا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لعام 2019، وذلك للعام الرابع على التوالي، من قبل مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال، المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي.

يذكر أن هذا الإنجاز يؤكد نجاح التوجه الاستراتيجي الجديد الذي يتبعه «KIB»، والذي يعتبر عنصرا رئيسيا لنموه وتوسعه الملحوظ في القطاع المصرفي. ولقد حصد «KIB» هذه الجائزة بناء على تقييم لجنة التحكيم المستقلة التي ضمت في عضويتها نخبة من المحررين المتخصصين الذين أجمعوا على اختيار البنك وفقا لعدة معايير رئيسية، وهي: الأداء المالي، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات، خدمة العملاء، الابتكار والإبداع، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الريادة في السوق، الشفافية، الاستجابة إلى متطلبات السوق، بالإضافة إلى عدد الترشيحات.

وبهذه المناسبة، هنأ نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك رائد بوخمسين، جميع موظفي «KIB» على فوز البنك بهذه الجائزة المرموقة. وصرح قائلا: تشهد هذه الجائزة على التزام «KIB» بالتميز والاستفادة من أحدث التقنيات لخدمة عملائه بشكل أفضل، إلى جانب القيام بدوره الفعال في الاقتصاد الإقليمي. موضحا أن «KIB» يحرص باستمرار على تقديم المنتجات والخدمات المتطورة التي تتجاوز التوقعات بالرغم من حدة المنافسة في السوق، ما يعكس قوة البنك المتنامية ودوره الريادي في القطاع المالي المحلي.

كما أشار بوخمسين إلى أن حصول «KIB» على هذه الجائزة للعام الرابع على التوالي، قد لفت انتباه لجنة التحكيم في مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال التي تابعت مسار البنك خلال السنوات الماضية، ولاحظت مدى تطور ونمو أدائه على مر السنين. ففي عام 2018، تم إدراج «KIB» ضمن فئة «السوق الأول» في بورصة الكويت، ما عزز من قدرته الاستثمارية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي عام 2019، نجح «KIB» في إصدار صكوك دائمة بقيمة 300 مليون دولار أميركي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من قاعدة رأس المال ما يدعم خططه التوسعية محليا ويعزز قاعدة رأسماله.

جدير بالذكر أن «كابيتال فاينانس انترناشونال» تعتبر جهة تقييم عالمية مستقلة مختصة في الشأن المالي والمصرفي وهي من أبرز المنظمات في لندن، التي تقوم بجمع وجهات النظر من المنظمات الوطنية ومتعددة الأطراف التي تضم نخبة من المفكرين المتميزين في العالم لتقديم الأخبار والتحليلات والتعليقات حول الأسواق في جميع أنحاء العالم. كما أنها تعنى بتكريم الأفراد والمؤسسات التي قدمت أعلى معايير الابتكار والتميز في القطاع المالي العالمي.

«المالية والاستثمار» في الغرفة عقدت اجتماعها الأول لعام 2020

«صندوق النقد»: الاحتياجات التمويلية للموازنة الكويتية لا تزال كبيرة

جانب من اجتماع اللجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة

ممثلو صندوق النقد الدولي

عقدت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس اجتماعها الأول لعام 2020 برئاسة مقررها عمران حيات، وذلك بحضور أعضاء اللجنة، إلى جانب ممثلين عن صندوق النقد الدولي، وهم: مستشار المدير التنفيذي للصندوق فؤاد الكهلاني، مساعد مدير بعثة الصندوق في الكويت والشرق الأوسط وآسيا الوسطى عظيم صاديكوف، والاقتصادي في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أناستاسيا غوشينا.

وخلال اللقاء، أشار خبراء الصندوق إلى عودة التحسن في كل من النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري للكويت في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية، بعد أن شهد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي نموا بنسبة 1,2٪ في عام 2018، كما تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 2,5٪ في 2018 مقارنة بنحو 2,1٪ في 2017. وعلى الرغم من ارتفاع كل من الإيرادات النفطية ودخل الاستثمارات الحكومية الذي ساهم في تحسن أداء رصيد الموازنة العامة، إلا أن الاحتياجات التمويلية للموازنة لا تزال كبيرة.

وعلى صعيد القطاع المصرفي الكويتي، أشار الصندوق إلى المؤشرات القوية التي أصبح هذا القطاع يتمتع بها، حيث تعافى الائتمان بعد تباطؤه في بداية 2018، وحققت البنوك معدلات رسملة مرتفعة وصلت إلى نحو 18٪ في سبتمبر 2018.

كما أكد خبراء الصندوق أن سياسة الكويت لربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد المحلي لفاعليتها في دعم الاستقرار النقدي.

وبالتوازي دعا الصندوق السلطات الكويتية بزيادة تعزيز إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقدم الصندوق مجموعة من التوصيات كركائز داعمة لخطط النمو الاقتصادي في الكويت، وتتمثل في أهمية إجراء حزمة من الإصلاحات المالية والهيكلية لتقليل اعتماد الكويت على النفط، وزيادة المدخرات الحكومية، وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص. هذا إلى جانب الدعوة الى ضرورة معالجة جمود الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية مع زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحسين البنية التحتية.

كما أوصى الصندوق بوجوب المواءمة التدريجية للأجور في القطاعين العام والخاص لتحفيز المواطنين على التوجه للعمل في القطاع الخاص ودعم القدرة التنافسية، كما أكد الحاجة الماسة لوضع إطار مالي قوي وحوكمة رشيدة للمالية العامة لتعزيز مصداقية وشفافية السياسة المالية، وتحسين نظام المشتريات العامة، ويقلص الهدر الحكومي، ويخفض تعرض الدولة للفساد.

بدورها، أكدت اللجنة أن الأزمة التي يواجهها الاقتصاد الوطني هي أزمة حقيقية تزداد خطورتها من واقع التحولات المفصلية التي يعيشها الاقتصادي العالمي خاصة في مجال الطاقة، وهي أزمة هيكلية تقتضي رؤية تنموية جديدة لتحرير الاقتصاد الكويتي من هيمنة النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة.

وأضافت أن رؤية 2035 تقوم على أساس تحويل الكويت إلى مركز تجاري وخدمي ومالي متقدم في المنطقة، وهي رؤية تعتمد كليا على تمكين القطاع الخاص من قيادة قاطرة التنمية، وهذا يتطلب من الحكومة توفير البيئة المشجعة للقطاع الخاص لأداء دوره الريادي في التنمية والإصلاح، مشيدة في هذا الصياغ إلى ما تم إنجازه من استحقاق قانوني واقتصادي بالغ الأهمية بتخصيص بورصة الكويت. وهي خطوة تكتسب أهميتها الاقتصادية والمستقبلية باعتبارها أول وأهم عملية خصخصة حقيقية في تاريخ الكويت، وهو يمثل نجاحا كبيرا للقطاع الخاص، وتحمّله بالمقابل مسؤولية مهنية ووطنية كبيرة لإضفاء مصداقية راسخة بكفاءته وموضوعيته في هذا المجال، كما يشجع السلطتين على السير بذات المستوى والجراءة في تخصيص المرافق والخدمات العامة.

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

إعلان عن مؤتمر إعلامي

يسر بيت التمويل الكويتي دعوتكم لحضور المؤتمر الإعلامي للجمهور والخاص بمناقشة مشروع استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد ش.م.ب، وذلك يوم الإثنين الموافق 2020/1/20 في تمام الساعة الواحدة ظهرًا في فندق الشيراتون – الكويت – القاعة الماسية، وذلك تنفيذاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي. ويهدف المؤتمر والذي سيحضره مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي والإدارة التنفيذية وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لإتاحة الفرصة للجمهور لطرح الأسئلة في مختلف المجالات الفنية والشرعية، كما سيوضح البنك فيه المخطط القانوني لعملية الاستحواذ وآثار الاستحواذ على البنك ومساهميه وعملائه وعلى الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني، والمنافع الكمية والنوعية المتوقعة، مع استعراض مؤشرات السلامة المالية من كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة والتحديات والمخاطر الأساسية وإجراءات تحول الأصول غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

481 صفقة عقارية بنمو شهري 7,6٪

«بيتك»: 11٪ انخفاضاً سنوياً للتداولات العقارية في نوفمبر الماضي

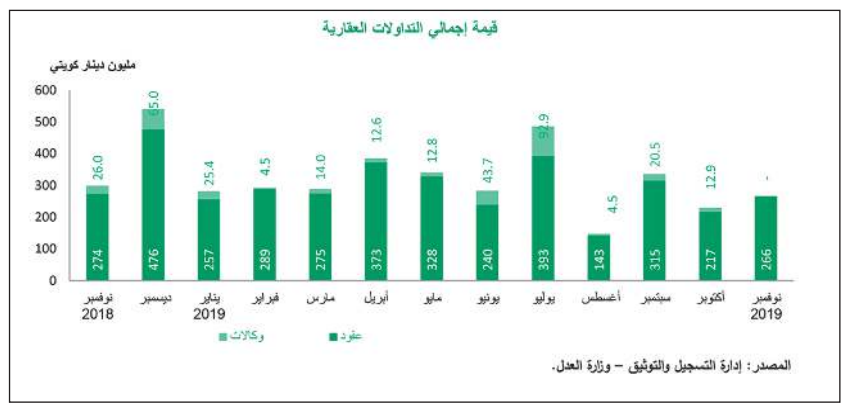

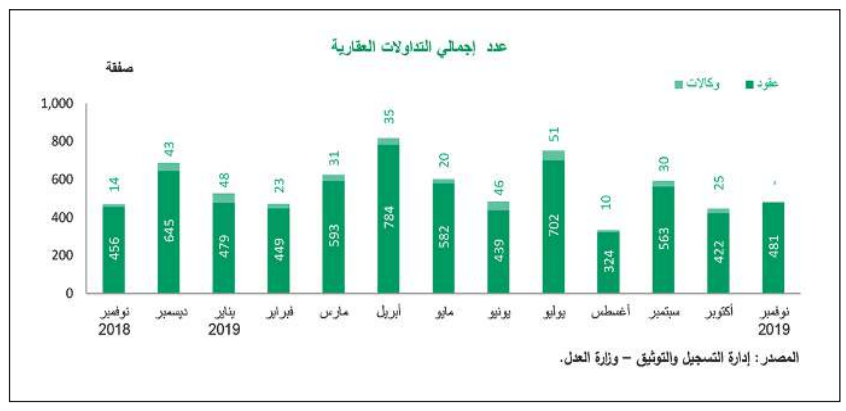

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن التداولات العقارية ارتفعت إلى حوالي 266 مليون دينار بنهاية نوفمبر وذلك بنسبة 16٪ على أساس شهري، رغم وجود انخفاض طفيف في عدد أيام التداول عن نظيرتها في أكتوبر، حيث ما زالت التداولات العقارية أدنى من المتوسط خلال عامي 2019 و2018، كما ساهمت عودة تداولات العقار التجاري إلى مستويات مرتفعة في ارتفاع تداولات العقار خلال نوفمبر، مصحوبة بزيادة في تداولات السكن الخاص، في حين انخفضت بشكل ملحوظ في تداولات الاستثماري والصناعي.

وأشار التقرير إلى انه وبرغم الأداء المتوسط في نوفمبر والزيادة الشهرية لتداولات العقار، إلا أنه انخفضت بنسبة 11٪ على أساس سنوي، إلا أن تداولات بورصة الكويت سجلت زيادة سنوية استثنائية نسبتها 81٪ لنفس الشهر، بينما يلاحظ زيادة التداولات العقارية في القطاعات العقارية المختلفة باستثناء الاستثماري الذي شهد انخفاضا على أساس سنوي، ويلاحظ انخفاض عدد التداولات العقارية في نوفمبر على أساس سنوي بنسبة 2,3٪ مصحوبة بزيادة استثنائية في عدد تداولات العقار التجاري وانخفاضها في الاستثماري.

ووفقا للتقرير، ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية بنهاية نوفمبر 8٪ على أساس شهري، وبرغم ذلك يعد هذا المؤشر أدنى من مستواه في نفس الشهر لعام 2018 بنسبة 13,2٪، ويلاحظ انخفاض شهري لكل القطاعات باستثناء التجاري الذي ارتفع لكنه مازال أدنى من مستوياته المعتادة، في الوقت الذي ارتفع المؤشر على أساس سنوي في قطاعين فقط هما السكن الخاص والتجاري بينما انخفض في باقي القطاعات.

وزادت تداولات القطاعات العقارية المختلفة بنهاية نوفمبر من حيث القيمة على أساس شهري، في حين ارتفعت في السكن الخاص بنسبة 5,7٪ مصحوبة بزيادة عدد التداولات بنسبة 8,7٪ مع انخفاض متوسط قيمة الصفقة 2,7٪ في هذا القطاع على أساس شهري، بينما تراجعت تداولات العقار الاستثماري بنسبة استثنائية قدرها 41٪ مصحوبة بانخفاض عددها 15٪، ما أدى الى انخفاض متوسط قيمة الصفقة 30٪ على أساس شهري، في حين عادت قيمة تداولات العقار التجاري إلى مستوى متوسط مدفوعة بزيادة عددها إلى ثلاثة أضعافه في أكتوبر، بالتالي سجل متوسط قيمة الصفقة مستوى أقل من متوسط.

وأوضح التقرير أن تداولات السكن الخاص حافظت على المرتبة الأولى بين القطاعات مع زيادتها على أساس شهري في نوفمبر، إلا أن حصتها انخفضت إلى 44,7٪ مقابل حصة استحوذت على نصف قيمة التداولات أي 49٪ من التداولات في أكتوبر، في حين انخفضت مساهمة تداولات العقار الاستثماري إلى حوالي 24,5٪ من تداولات العقارات، مدفوعة بتراجع تداولات العقار الاستثماري في نوفمبر بعدما ساهم بنحو 48٪ من التداولات في أكتوبر، فيما ارتفعت حصة العقار التجاري إلى 29٪ من تداولات العقارات في نوفمبر بعدما تراجعت إلى مستوى استثنائي حوالي 0,2٪ في أكتوبر، ويلاحظ استمرار تذبذب مساهمة القطاع التجاري.

وأشار التقرير الى ارتفاع مؤشر متوسط إجمالي قيمة الصفقة العقارية إلى 553 ألف دينار في نوفمبر بزيادة 8٪ عن متوسط قيمتها في أكتوبر، إلا أن اتجاه هذا المؤشر يسير في مسار تنازلي. ومازال معدل النمو الشهري لمتوسط قيمة الصفقة متذبذبا، ويلاحظ أن متوسط قيمة الصفقة انخفض بنسبة 13,2٪ عن مستواه في نوفمبر 2018.

وارتفع عدد الصفقات العقارية المتداولة إلى 481 صفقة بنهاية نوفمبر بنسبة 7,6٪ على أساس شهري. وارتفع عددها 2,3٪ على أساس سنوي، ومازال تذبذب النمو السنوي في عدد الصفقات العقارية في اتجاه تنازلي منذ 2018.

119 مليون دينار تداولات السكن الخاص

ذكر التقرير أن تداولات السكن الخاص ارتفعت بنهاية نوفمبر إلى حوالي 119 مليون دينار وهو مستوى متوسط نسبيا خلال عامي 2019 و2018 وارتفعت قيمتها بنسبة شهرية 5,7٪، ومازال القطاع يشهد معدلات نمو شهرية متذبذبة، وساهم الأداء الشهري لقطاع السكن الخاص في تسجيل زيادة 14٪ سنويا، مع ملاحظة استمرار تذبذب معدل النمو السنوي في تداولات السكن الخاص.

وقال تقرير إن قيمة تداولات العقار الاستثماري بلغت خلال نوفمبر 65 مليون دينار بنسبة انخفاض شهرية استثنائية 41,2٪، ويصل مستواها الى نصف قيمة متوسط التداولات في عامي 2019 و2018، ومازال أيضا عند مستوى محدود مدفوعا بذلك التراجع الشهري، وهدأ الاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ حوالي عام ونصف لقيمة تداولات العقار الاستثماري، وعاودت تداولات القطاع تسجيل انخفاض على أساس سنوي متراجعة بنسبة كبيرة قدرها 64٪ عن نوفمبر 2018.

ولفت التقرير الى ارتفاع قيمة تداولات العقار التجاري خلال نوفمبر إلى 77 مليون دينار، وهو مستوى استثنائي يفوق متوسط قيمتها في عامي 2018 و2019، وفي مقابل واحد من أدنى مستوياتها بلغ 357 ألف دينار في أكتوبر قيمة لتداولات على المحلات صغيرة المساحة، وتسير تداولات العقار التجاري بمسار تصاعدي مصحوبا بتذبذب النمو الشهري مع أداء استثنائي في بعض الأشهر، كذلك تتواصل حالة التذبذب الشديدة لمعدلات النمو السنوي، مع تسجيل زيادة استثنائية حيث تعد قيمة التداولات أكثر من سبعة أضعافها في نوفمبر 2018.